

ملخص تنفيذي
المرأة وأنشطة الأعمال
والقانون 2023



هذا الملخص التنفيذي تم نشره بواسطة البنك الدولي باللغة الإنجليزية تحت تقرير المرأة وانشطة الأعمال والقانون. في حالة وجود اختلاف، تكون اللغة الأصلية هي المرجع.

© 2023، البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي

1818 H Street NW

Washington, DC 20433

هاتف: 202-473-1000

موقع الويب: www.worldbank.org

هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء مجموعة البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذا العمل أو كمالها أو صلاحيتها ولا يعلن مسؤوليته عن أي أخطاء أو شطب أو تفاوت في المعلومات أو مسؤوليته عن استخدام أو الفشل في استخدام المعلومات، والوسائل، والعمليات، والخلاصات الواردة فيه. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة في أي خريطة في هذا العمل أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

الحقوق والأذون

محتويات هذا العمل تخضع لحماية حق المؤلف. ولأن البنك الدولي يشجع على نشر معارفه، فإنه يجوز إعادة نسخ هذا التقرير كلياً أو جزئياً لأهداف غير تجارية ما دام يتضمن نسبته بشكل كامل إلى هذا العمل.

يجب توجيه أي استفسارات عن الحقوق والتراخيص بما في ذلك حقوق التبعية إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:

The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA

بريد الكتروني: pubrights@worldbank.org

تصميم الغلاف والشروحات الداخلية: Dania Kibbi, Base Three Studio



ملخص تنفيذي

وضع الحقوق القانونية للمرأة

إن سياسات تمكين المرأة تُقوي الاقتصاد وهي أمر حاسم لإحراز تقدم دائم في مجال التنمية. لقد أدى تباطؤ النمو العالمي والمخاطر المتزايدة لتغير المناخ والصراع والآثار المُستمرة لجائحة كورونا إلى أنتكاسة كبيرة لهذا التقدم في السنوات الأخيرة مع تأثيرات غير متناسبة على حياة النساء وسُبل عيشهن. (أوروبي، ماهاما، نيفو 2021؛ دي باز، جاديس ومولر 2021، منظمة العمل الدولية 2022، تورييس وآخرون 2021).

إن التحليل الذي يقدمه تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون حول تأثير القوانين على الحقوق الاقتصادية للمرأة على مدار 53 عاماً يُظهر كيف أن زيادة المساواة بين الجنسين ضرورية لإنهاء الفقر المُدقع وتعزيز الرخاء المشترك. ترتبط المعاملة المتساوية للمرأة بموجب القانون بارتفاع أعداد النساء اللاتي يلتحقن بقوة العمل ويظللن فيها ويصعدن إلى مناصب إدارية، فهي تولد أجوراً أعلى للنساء وتُسَهِّل امتلاك النساء المزيد من الأعمال التجارية.¹ إن الإصلاح من خلال الطرق التي تُحفز النساء على دخول سوق العمل - كموظفات ورائدات أعمال - سيحقق تكافؤ الفرص ويجعل الاقتصاد أكثر قوة في مواجهة الصدمات (حليم، أوسوليفان وساهي 2022، أوفال 2022). قام تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون بتتبع هذه التغييرات القانونية منذ عام 1970 وحتى اليوم، حيث قدم معايير موضوعية لقياس التقدم العالمي نحو المساواة بين الجنسين في 190 اقتصاداً.

إن تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2023، يقدم تفاصيل الوضع الحالي للحقوق القانونية للمرأة. تُقدم هذه الدراسة، التي تعد التاسعة في سلسلتها، مجموعة من البيانات ومؤشراً منظماً حول الحياة العملية للمرأة (الشكل ES.1)، بالإضافة إلى النتائج المُستخلصة من البيانات التاريخية التي تسلط الضوء على فرص الإصلاح والتي يمكن أن تُلهم الجهود المبذولة لتحقيق المساواة. يُمكن للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني استخدام هذا الإطار لتحديد وإزالة العوائق أمام التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز مشاركتها في القوى العاملة وريادة الأعمال. تستخدم عمليات مجموعة البنك الدولي التي تقدم الإقراض والمساعدة الفنية البيانات الواردة في تقرير

الشكل رقم (ES.1) | المؤشرات الثمانية الواردة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، التي تقيس الفروق القانونية بين الرجال والنساء في مراحل مختلفة من حياتهم العملية



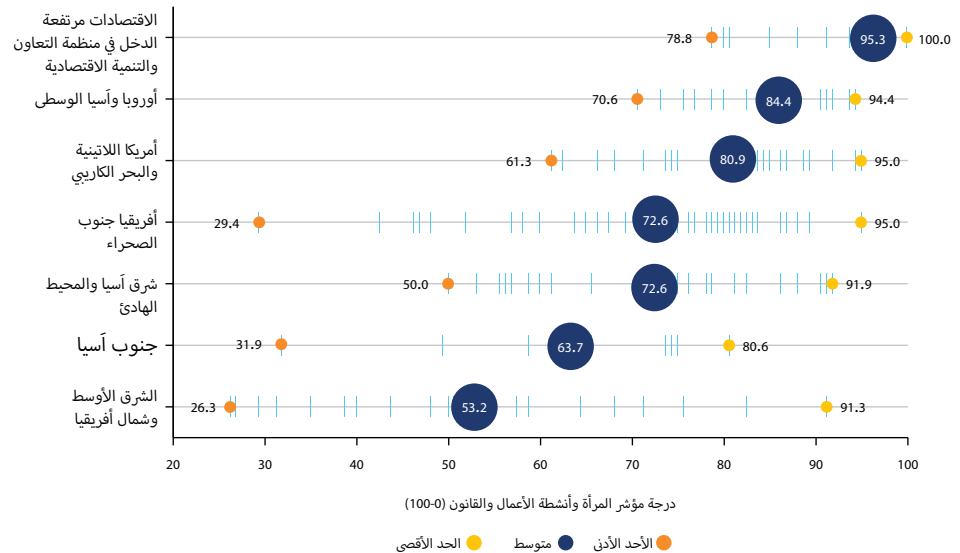
المصدر: تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لتوفير الأسس التحليلية لتصميم المشروعات، وتستخدمها المؤسسات الأخرى - كالمجلس الأطلسي (Atlantic Council) وEqual Measures 2030 ومعهد جورج تاون للسلام والأمن ومؤسسة التراث (Heritage Foundation) ومؤسسة تحدي الألفية (Millennium Challenge Corporation) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة - لتحفز تغيير السياسات.

لا تزال المرأة تتمتع بثلاثة أرباع الحقوق القانونية المقررة للرجل، فهناك ما يقرب من 2.4 مليار امرأة في سن العمل لا يتمتعن بنفس الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجل. بلغ المتوسط العالمي لمؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 77.1 من أصل 100 نقطة في عام 2022، أعلى بنصف نقطة فقط مما كان عليه في عام 2021. حصل 14 اقتصاداً حتى اليوم (بلجيكا وكندا والدنمارك وفرنسا وألمانيا واليونان وأيسلندا وأيرلندا ولافتيا ولوكسمبورغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد) على 100 درجة على المؤشر، الأمر الذي يعني بأن المرأة تتمتع بمكانة قانونية متساوية مع الرجل في جميع المجالات التي تم قياسها (الجدول ES.1). حصل ما يقرب من 90 مليون امرأة في سن العمل على المساواة القانونية خلال العقد الماضي. وعلى الرغم مما سبق، هناك 2.4 مليار امرأة في سن العمل على مستوى العالم لا يتمتعن بنفس الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال. يعيش أكثر من نصفهن في شرق آسيا والمحيط الهادئ (710 مليون) وجنوب آسيا (610 مليون)، تليها أفريقيا جنوب الصحراء (330 مليون)، الاقتصادات مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (260 مليون) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (210 مليون) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (150 مليون) وأوروبا وآسيا الوسطى (140 مليون). تميل الاقتصادات التي يزيد متوسط درجات مؤشرها عن المتوسط العالمي البالغ 77.1 نقطة إلى أن تكون من الاقتصادات مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الشكل (ES.2). سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا أقل متوسط من الدرجات.

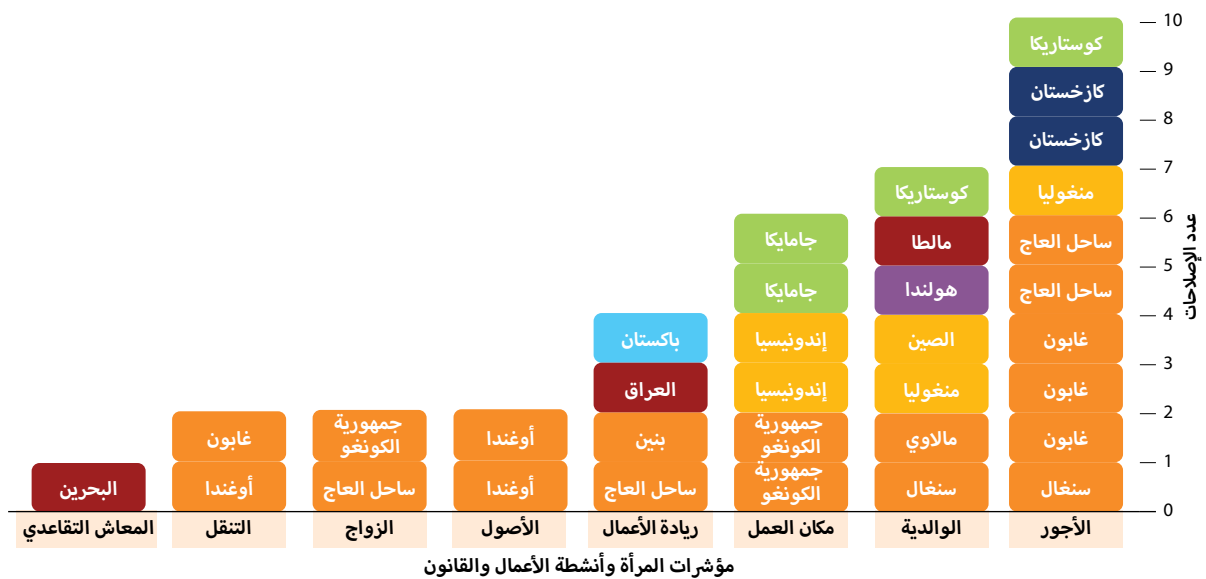
شهد التقدم نحو مساواة حقوق المرأة الوتيرة الأكثر بطئاً خلال العشرين سنة الماضية. منذ عام 2021، أدخلت ثمانية عشر اقتصاداً ما مجموعه أربعة وثلاثون إصلاحاً نحو المساواة بين الجنسين في جميع المجالات التي تم قياسها على مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (الشكل ES.3). تمثل إفريقيا جنوب الصحراء أكثر من نصف الإصلاحات، مع قيام سبع اقتصادات بتشريع 18 تغييراً قانونياً إيجابياً وهي بنين وجمهورية الكونغو وساحل العاج واليابون وملايو والسنغال وأوغندا وبرز اقتصادان من بينهم وهما ساحل العاج واليابون. شرعت ساحل العاج إصلاحات تحظر التمييز في الحصول على الائتمان على أساس الجنس وتحمي المرأة من العنف الأسري وتزيل القيود المفروضة على عملها. وواصلت اليابان مسيرة الإصلاح التي بدأت بها العام الماضي وذلك عندما ساوت بين

الشكل رقم (ES.2) | أكبر الفجوات هي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي إفريقيا جنوب الصحراء توزيع متوسط درجات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2023 حسب المنطقة



المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون. ملحوظة: يمثل كل خط عمودي الدرجة التي حصل عليها الاقتصاد داخل المنطقة الواقع فيها. تشير كل دائرة زرقاء إلى متوسط الدرجات للمنطقة. موضح أيضاً الحد الأدنى والحد الأقصى من الدرجات داخل كل منطقة.

الشكل رقم (ES.3) | في 2021 و 2022، قام 18 إقتصاداً بسن إصلاحات في جميع مؤشرات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون الاقتصادات التي قامت بإصلاحات إيجابية منذ تشرين الأول 2021، حسب المؤشر والمنطقة



المصدر: قاعدة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

الجدول (ES.1) قامت ثمانية عشر اقتصاداً بتحسين أدائها في عام 2023

الدرجة	الإقتصاد	الدرجة	الإقتصاد	الدرجة	الإقتصاد	الدرجة	الإقتصاد	الدرجة	الإقتصاد
63.8	بلجيكا	76.3	بوروندي	83.8	شارع لوسيا	91.3	مالطا ✓	100.0	مالطا ✓
63.8	كندا	76.3	كيرياني	83.1	ساو تومي وبرينسيبي	91.3	تاوان ، الصين	100.0	تاوان ، الصين
62.5	الدنمارك	76.3	سيسيل	82.5	بوركينافاسو	91.3	الولايات المتحدة	100.0	الولايات المتحدة
61.3	فرنسا	75.6	بيلاروسيا	82.5	فيجي	90.6	بلغاريا	100.0	بلغاريا
61.3	ألمانيا *	75.6	كازاخستان ✓	82.5	موزمبيق	90.6	منغوليا ✓	100.0	منغوليا ✓
60.0	اليونان	75.6	المغرب	82.5	سغافورة	90.6	رومانيا	100.0	رومانيا
60.0	أيسلندا	75.0	بوتان *	82.5	تركيا	89.4	الكوادور	100.0	الكوادور
58.8	أيرلندا	75.0	غانا	82.5	الإمارات العربية المتحدة	89.4	موريشوس	100.0	موريشوس
58.8	لاتفيا	75.0	هندوراس	81.9	توجو	88.8	بوليفيا	100.0	بوليفيا
58.8	لوكسمبورغ	75.0	ساموا	81.3	جزر البهاما	88.8	السلفادور	100.0	السلفادور
58.8	هولندا ✓	75.0	ترينداد وتوباغو	81.3	كمبوديا	88.8	المكسيك	100.0	المكسيك
58.1	البرتغال	74.4	الهند	81.3	ليبيريا	88.8	أوروغواي	100.0	أوروغواي
57.5	إسبانيا	74.4	جامايكا ✓	81.3	تزانيا	88.1	جورجيا	100.0	جورجيا
56.9	السويد	73.8	غواتيمالا *	81.3	أوغندا ✓	88.1	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	100.0	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
56.9	إستونيا	73.8	غينيا	81.3	زامبيا	88.1	جنوب أفريقيا	97.5	جنوب أفريقيا
56.3	فنلندا	73.8	جزر المالديف	80.6	غرينادا	88.1	سويسرا	97.5	سويسرا
55.6	إيطاليا	73.8	سورينام	80.6	إسرائيل	88.1	فيتنام *	97.5	فيتنام *
53.1	نيوزيلندا	73.1	الاتحاد الروسي	80.6	كينيا	87.5	أرمينيا	97.5	أرمينيا
51.9	المملكة المتحدة	72.5	السنگال ✓	80.6	نيبال	87.5	مولدوفا	97.5	مولدوفا
50.6	أستراليا	72.5	سيرا ليون	80.0	بربادوس	86.9	غيانا	96.9	غيانا
50.0	النمسا	71.3	جيبوتي *	80.0	تشيلي	86.9	زيمبابوي	96.9	زيمبابوي
50.0	هنغاريا	71.3	المملكة العربية السعودية ✗	80.0	ملاوِي ✓	86.3	كابو فيردي	96.9	كابو فيردي
49.4	الترونج	71.3	سانت كيتس ونيفيس	80.0	سان مارينو	86.3	جمهورية الدومينيكان	96.9	جمهورية الدومينيكان
48.1	سلوفينيا	70.6	إندونيسيا ✓	79.4	أنغولا	86.3	ناميبيا	96.9	ناميبيا
48.1	كوت ديفوار ✓	70.6	أوزبكستان	79.4	الأرجنتين	86.3	نيكاراغوا	95.0	نيكاراغوا
46.9	الجابون ✓	69.4	إريتريا	79.4	بليز	86.3	تيمور ليشتي	95.0	تيمور ليشتي
46.9	بيرو	69.4	غامبيا	79.4	بنما	85.0	البوسنة والهرسك	95.0	البوسنة والهرسك
46.3	قبرص	69.4	مدغشقر *	78.8	أذربيجان	85.0	البرازيل	94.4	البرازيل
42.5	باراغواي	68.1	البحرين ✓	78.8	جمهورية الكونغو الديمقراطية	85.0	جمهورية كوريا	94.4	جمهورية كوريا
40.0	كرواتيا	68.1	سانت فنسنت وجزر غرينادين	78.8	اليابان	85.0	الجبل الأسود	93.8	الجبل الأسود
38.8	التشيك	67.5	جنوب السودان	78.8	فلبيني	85.0	مقدونيا الشمالية	93.8	مقدونيا الشمالية
35.0	ليتوانيا	66.3	أتينغوا وبرودا	78.8	طاجيكستان	85.0	جمهورية سلوفاكيا	93.8	جمهورية سلوفاكيا
31.9	بولندا	66.3	تشاد	78.1	الصين ✓	85.0	أوكرانيا	93.8	أوكرانيا
31.3	صربيا	66.3	نيجيريا *	78.1	ليسوتو	85.0	فنزويلا، RB	93.8	فنزويلا، RB
29.4	كوستاريكا ✓	65.6	جزر مارشال	78.1	تايلاند	84.4	كولومبيا	91.9	كولومبيا
29.4	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين	65.6	سيريلانكا	76.9	جمهورية أفريقيا الوسطى	83.8	بنين ✓	91.9	بنين ✓
26.9	كوسوفو	65.0	جزر القمر	76.9	أثيوبيا	83.8	بوتوريكو	91.9	بوتوريكو
26.3	ألبانيا	64.4	تونس	76.9	جمهورية فيرجينستان	83.8	رواندا	91.3	رواندا

المصدر: قاعدة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

ملحوظة: الاقتصادات ذات العلامة الخضراء (✓) شهدت تحسناً في النتيجة بسبب الإصلاحات في مجال واحد أو أكثر. الاقتصادات ذات العلامة الحمراء (✗) أدخلت تغييراً قانونياً واحداً على الأقل أدى إلى خفض النتيجة. شهدت الاقتصادات التي تحمل علامة النجمة (*) تغييراً في درجاتها بسبب المراجعات التي تم إجراؤها نتيجة لمعلومات جديدة (جيبوتي وألمانيا وغواتيمالا وفيتنام) أو اتساق البيانات المسجلة (بوتان ومدغشقر ومالي ونيجيريا).

الرجال والنساء في إجراءات طلب الحصول على جواز السفر وسنت نصاً قانونياً ينص على المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة وإزالة جميع القيود المفروضة على عمل النساء. نتيجة لذلك ولأول مرة منذ 53 عاماً، حصل اقتصادان من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على 90 درجة على مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، وقد تجاوز متوسط الدرجات لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء نتيجة منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. الدول الأخرى التي أجرت إصلاحات هذا العام هي البحرين والصين وكوستاريكا وكازاخستان وبنغلاديش والهند وإندونيسيا والعراق وجامايكا ومالطا ومنغوليا وهولندا وباكستان.

ركزت معظم الإصلاحات على زيادة الإجازة مدفوعة الأجر للوالدية والآباء وإزالة القيود المفروضة على عمل المرأة، وفرض المساواة في الأجور. على الرغم من أن المؤشرات للوالدية والأجور لديها أكبر مساحة للتجسين، بمتوسط درجات 56.4 و70 على التوالي، إلا أنها سجلت أيضاً معظم الإصلاحات في عام 2022 حيث أصلحت سبعة اقتصادات في خمس مناطق قوانين تم قياسها بواسطة مؤشر الوالدية، وعلى وجه التحديد، أصدرت كل من الصين ومالطا وهولندا إجازة أبوة مدفوعة الأجر، وأدخلت كوستاريكا وملاوي ومنغوليا إجازة والدية مدفوعة، وعدلت السنغال قانونها لحظر فصل النساء الحوامل. بالإضافة إلى ذلك، قامت ست اقتصادات في أربع مناطق بسن إصلاحات تم تضمينها تحت مؤشر الأجور، حيث أزلت كوستاريكا وساحل العاج واليابون وكازاخستان والسنغال القيود المفروضة على عمل المرأة. كما أدخلت اليابان ومنغوليا أحكاماً تنص على المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة.

اتجاهات البيانات خلال خمسة عقود من الإصلاح

تسلط البيانات التاريخية لتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون الضوء على فوائد الإصلاح. تمتد هذه القاعدة من البيانات التاريخية من عام 1970 إلى اليوم، وهي أداة مهمة لفهم الأبعاد الجغرافية والتسلسل الزمني للعوائق القانونية التي واجهتها المرأة. وقد ثبت أن إزالة القيود القانونية المفروضة على المرأة مرتبطة بمقاييس مختلفة للفرص الاقتصادية للمرأة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن القدرة على التصرف بشكل مستقل والعمل دون قيود قانونية تسمح للنساء بالوصول إلى وظائف أفضل ويمكن أن تؤدي إلى مشاركة أكبر في القوى العاملة بشكل عام (أمين وإسلام 2015) و(جينسن، هاتن ونيلسون - نونيز 2019). بالإضافة إلى ذلك فإن التحرر من التمييز يساعد النساء على أن يصبحن رائدات أعمال وأن يحصلن على تمويل (إسلام، موزي وأمين 2019). كما تتعاظم الأدلة على أن سياسات الإجازة الأسرية مرتبطة بتمكين المرأة. على سبيل المثال، وجد أمين وإسلام (2022) ارتباطاً إيجابياً بارزاً بين العدد المقرر لأيام إجازة الأمومة وتوظيف الإناث على مستوى الشركة. تُظهر الأدلة على أن المساواة بين الجنسين مهمة ليس فقط لتمكين المرأة اقتصادياً وإنما أيضاً لتنمية الاقتصاد الكلي. وتُظهر الدراسات الحديثة أن إزالة العوائق القانونية أمام المرأة يمكن أن تساعد الاقتصادات الفقيرة على اللحاق بالاقتصادات الأكثر ثراءً (سيرفر 2022). تُسلط هذه المجموعة المتزايدة من الأدلة الضوء على الحاجة إلى مواصلة العمل على تكافؤ الفرص القانونية بين النساء والرجال.

تزايد أيضاً الأدلة المقارنة التي تظهر سبب تقرير البلدان إزالة العوائق القانونية أمام المرأة. على سبيل المثال، الدافع الشائع للتوسع في حقوق المرأة هو تطور النظام السياسي للبلد. إن المدى الذي يمكن أن تشارك فيه المجموعات المختلفة في مؤسسات صنع القرار في الاقتصاد الديمقراطي مهم، كما هو الحال مع المجتمع المدني النشط الذي يتحدى النظام المجتمعي أو يقوم بحشد الجهود. التعليم وزيادة الموارد البشرية هي أيضاً عوامل تمكين مهمة لتعزيز حقوق المرأة. تيرتيلت وآخرون (2022) يُظهرون بأن التنمية الاقتصادية مؤشر مهم لحقوق المرأة. تكشف دراسات الحالة للإصلاحات القانونية التاريخية التي تهدف إلى المساواة بين الجنسين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والهند وكينيا وساو تومي وبرينسيبي وجنوب إفريقيا وتوغو والإمارات العربية المتحدة بأن

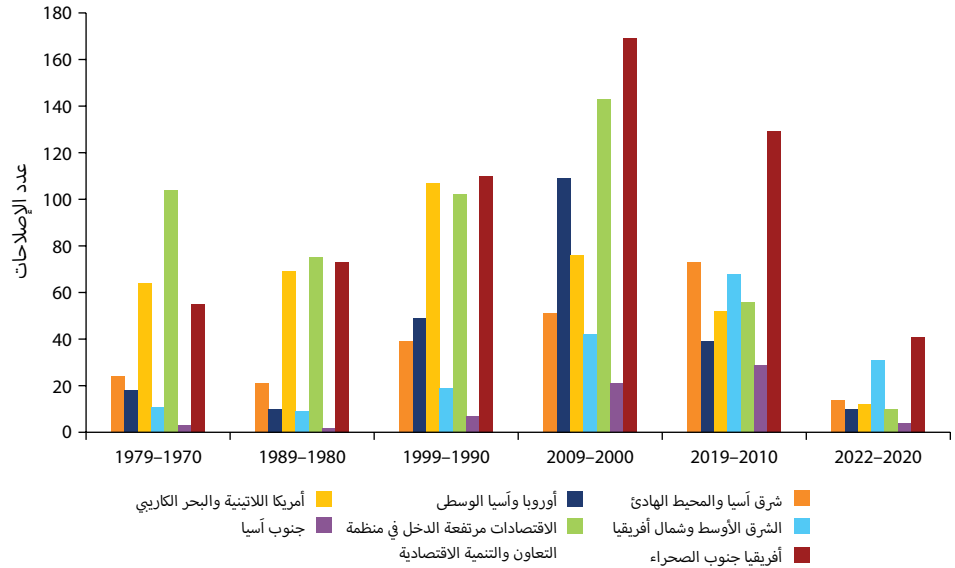
الالتزامات القانونية الدولية والمساعدة التقنية من الشركاء الإنمائيين الدوليين ونشاط الجماعات النسائية والتحالفات الاستراتيجية لأصحاب المصلحة المتعددين واستخدام البحوث والبيانات كلها عوامل حاسمة تُشجع وتدعم سن الإصلاحات الناجحة. بإمكان الجهود المبذولة تسليط المزيد من الضوء على العوامل التي تقود الإصلاحات وتوجيه السياسة المستقبلية وتسريع التحرك نحو المساواة القانونية بين الجنسين. تلك الجهود هي خطوة أولى حاسمة نحو تحديد التحديات والفرص الرئيسية لتسريع التمكين الاقتصادي للمرأة في جميع أنحاء العالم.

توضح خمس ملاحظات رئيسية كيف وأين وكيفية تغيير القوانين بشكل سريع منذ 1970. لتوفير المزيد من الحقوق القانونية للمرأة، قامت الاقتصادات بإصلاح القوانين الحالية أو تقديم تشريعات جديدة. من خلال تتبع هذه التغييرات، يسلط تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون الضوء على تأثير تلك المواقف في بعض الاقتصادات. تؤكد النتائج على أن جهود الإصلاح تحدث في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن مستوى الدخل أو الثقافة أو المنطقة.

1. **في العقود الخمسة الماضية، تحسن متوسط المعدل العالمي لمؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون بحوالي الثلثين، وذلك نتيجة لأكثر من 2000 إصلاح لتوسيع الحقوق القانونية للمرأة.** أدخلت الاقتصادات 2151 إصلاحاً مثيراً بالإعجاب على مدار 53 عاماً في جميع مجالات القياس البالغ عددها 35، مما أدى إلى زيادة متوسط درجات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون العالمي من 45.8 إلى 77.1 نقطة. تم إدخال أكثر من 600 إصلاح بين عامي 2000 و2009 وبلغت ذروتها 73 إصلاحاً سنوياً في 2002 و2008. ومع ذلك ومنذ ذلك الحين تباطأت وتيرة الإصلاح، ويبدو أن الاقتصادات تعاني إجهاداً لإصلاح المجالات المعروفة بالجمود في القانون مثل تلك التي يتم قياسها تحت مؤشري التنقل والأصول. على سبيل المثال، فإن إصلاح قوانين الميراث قد يتحدى الأعراف الراسخة وقد تكون الإجراءات التشريعية في هذا الصدد بطيئة وتدرجية. تم تسجيل 34 إصلاحاً فقط في عام 2022 وهو أدنى مستوى تاريخي منذ عام 2001. سيتطلب الأمر 1549 إصلاحاً آخر للوصول إلى المساواة القانونية بين الجنسين في كل مكان.

2. **حققت أربعة عشر اقتصاد فقط التكافؤ القانوني بين الجنسين في عام 2022، وذلك بحسب ما تم قياسه من قبل تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، وكان هذا التقدم متفاوتاً عبر المناطق وعلى مدار الزمن.** نفذ كل اقتصاد إصلاحاً واحداً على الأقل منذ عام 1970 على مستوى العالم، مما سمح للمرأة بالاقتراب خطوة واحدة من المساواة القانونية بين الجنسين. على الرغم من هذا التقدم، لا تزال الفوارق بين الجنسين قائمة في جميع المناطق وجميع مستويات الدخل: حيث لا يزال هناك 176 اقتصاداً أمامها مجال للتحسين، وحسب الوتيرة الأخيرة للإصلاح ستحتاج إلى 50 عاماً أخرى على الأقل لتصل إلى 100². هذا يعني أن لو امرأة شابة دخلت مجال العمل اليوم، فإنها سوف تتقاعد قبل أن تتمكن من الاستمتاع بحقوق جنسية متساوية خلال حياتها العملية. ومع ذلك ونظراً للتقدم البطيء في بعض المجالات، كإصلاح القوانين المتعلقة بحقوق الميراث، قد يستغرق الأمر سنوات أكثر بكثير لسد الفجوات القائمة بين الجنسين في جميع المجالات. تكافؤ الفرص الاقتصادية للنساء اليوم هو الأعلى في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث يبلغ متوسط الدرجة على مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 95.3 نقطة، وأدنى مستوى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يبلغ متوسط الدرجات 53.2 نقطة. هناك أيضاً اختلافات إقليمية في توقيت جهود الإصلاح. شهدت اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكثر الإصلاحات الجوهرية في التسعينيات، في حين شهدت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء طفرة كبيرة في الإصلاحات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين يعتمدون بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو). لم تنطلق جهود الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى عام 2010

الشكل رقم (ES.4) | التقدم نحو قوانين المساواة بين الجنسين كانت متفاوتة عبر الأزمنة والمناطق. عدد إصلاحات حقوق المرأة التي تم تنفيذها، حسب العقد والمنطقة.



المصدر: قاعدة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

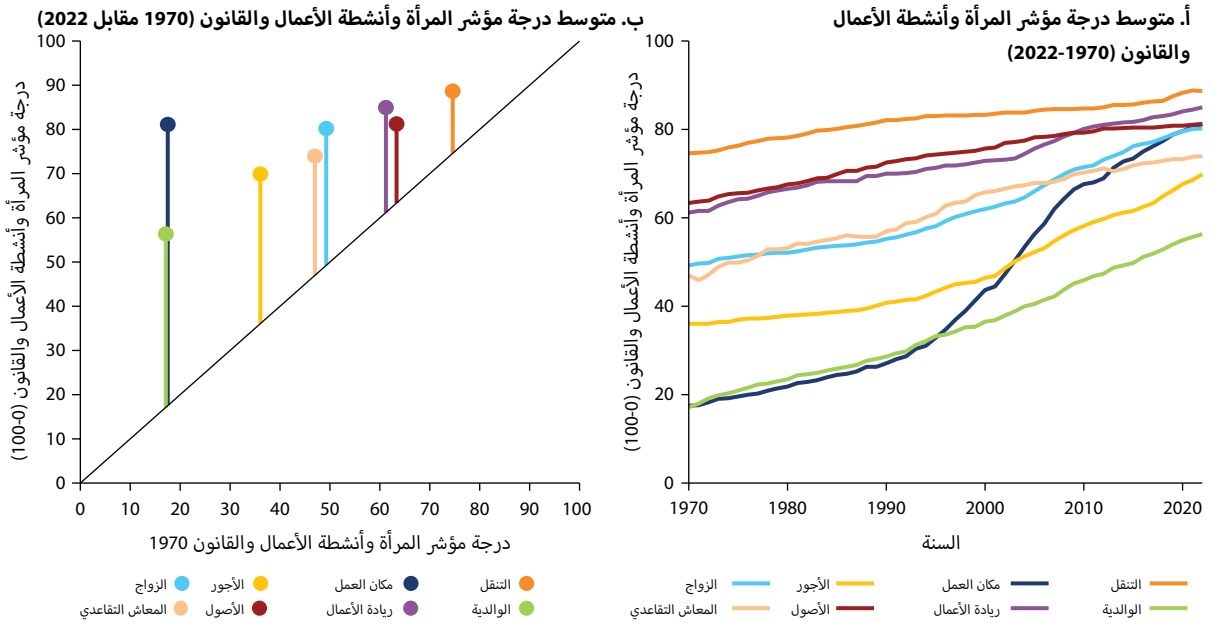
ملحوظة: يوضح الشكل عدد الإصلاحات حسب المنطقة التي أزيلت العوائق القانونية بين الجنسين. يتم احتساب الإصلاح إذا تغيرت الإجابة في أي من مجالات القياس الخمسة والثلاثين من "لا" إلى "نعم" بسبب اعتماد قانون جديد أو تعديل قانون قائم. تعكس المجموعة الأخيرة من الأعمدة الإصلاحات التي تم سنها في ثلاث سنوات فقط: 2020 و2021 و2022. تم تصنيف جميع المناطق اعتباراً من 2022.

(الشكل ES.4) ومنذ ذلك الحين نفذت المنطقة إصلاحاتٍ أكثر (100 إصلاحاً) مقارنةً بالعقود الأربعة السابقة (81 إصلاحاً من 1970 إلى 2009). كانت الاختلافات في جهود الإصلاح أقل وضوحاً بين فئات الدخل.

3. **كان التقدم في المجالات التي تم قياسها متفاوتاً أيضاً، وكانت معظم الإصلاحات متعلقة بمكان العمل والوالدية.** من بين جميع المجالات، صدرت معظم الإصلاحات لمواجهة العنف الأسري وحظر التمييز بين الجنسين في التوظيف والتشريع بشأن التحرش الجنسي. ظهرت جهود الإصلاح على مراحل، مع التركيز على مجالات محددة. أزيلت الاقتصادات في السبعينات إلى حد كبير العوائق بين الجنسين المتعلقة بالقدرة على التنقل، الأمر الذي سمح للمرأة المتزوجة اختيار مكان العيش، وتم تقديم تشريعات تتعامل مع فصل العاملات الحوامل. في بعض الحالات، كان إلغاء القيود المفروضة على تنقل المرأة ناتجاً عن إصلاح القوانين المدنية القديمة التي كانت سارية خلال الحقبة الاستعمارية. في حالات أخرى، تم أخيراً تحديث التشريعات الوطنية القديمة التي يعود تاريخها إلى القرن الماضي. كانت الثمانينيات عقداً من الإنجازات المتفرقة، إلا أن التسعينيات مهدت الطريق لزيادة بارزة في التمكين القانوني للمرأة حيث فرضت 19 دولة أجراً متساوياً على العمل المتساوي القيمة، وضمنت 10 دول للنساء 14 أسبوعاً على الأقل إجازة أمومة مدفوعة الأجر وأدخل 38 اقتصاداً تشريعات خاصة بالعنف الأسري. كان العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عقداً ذهبياً للحقوق القانونية للمرأة حيث أصلحت الاقتصادات جميع المجالات، مع ارتفاع ملحوظ في الإصلاحات الخاصة بمؤشر مكان العمل.

4. بدأت الاقتصادات التي لديها الفجوات القانونية الأكبر تاريخياً بين الجنسين بالإلتحاق بالركب خاصة منذ عام 2000. من خلال تحليل معدل النمو السنوي لمؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، يبدو أنه تم إحراز تقدم أسرع في الاقتصادات التي كان مستوى المساواة بين الجنسين فيها أدنى تاريخياً. الاقتصادان اللذان شهدا أسرع معدل نمو سنوي على المؤشر هما ساو تومي وبرينسيبي والإمارات العربية المتحدة. بينما كان الإصلاح في ساو تومي وبرينسيبي عملية تدريجية منذ عام 1970، مع بعض الفترات الوسيطة من التباطؤ في وتيرة الإصلاح إلا أنه وبعد فترة تسارعت وتيرتها مرة أخرى. أما فيما يتعلق بالإمارات العربية المتحدة، فإن الإصلاحات لم تبدأ إلا في السنوات الأخيرة. ومن الاقتصادات الأخرى التي تعد الأكثر إصلاحاً، بمعدلات نمو سنوية على المؤشر تجعلها من ضمن أفضل خمسة بالمائة، هي البحرين وبوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وتوغو.
5. إن تأثير اللحاق بالركب حدث في جميع المجالات التي يغطيها تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، إلا أن وتيرة التقدم كانت متفاوتة. كان تأثير اللحاق فيما يتعلق بسد الفجوات بين الجنسين أقوى في القوانين التي تؤثر على قرارات المرأة بالدخول إلى القوى العاملة والبقاء فيها، تليها تلك التي تؤثر على عمل المرأة بعد ولادة الطفل والحق في الحصول على أجر متساو. مع ذلك، كان تأثير اللحاق أضعف ما يكون في القوانين التي تتعلق بالوكالة وحرية التنقل وحقوق الملكية والميراث.

الشكل رقم (ES.5) | تم إصلاح المزيد من المجالات غير المتكافئة تاريخياً بشكل أسرع بمرور الوقت
تطور مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (1970-2022)



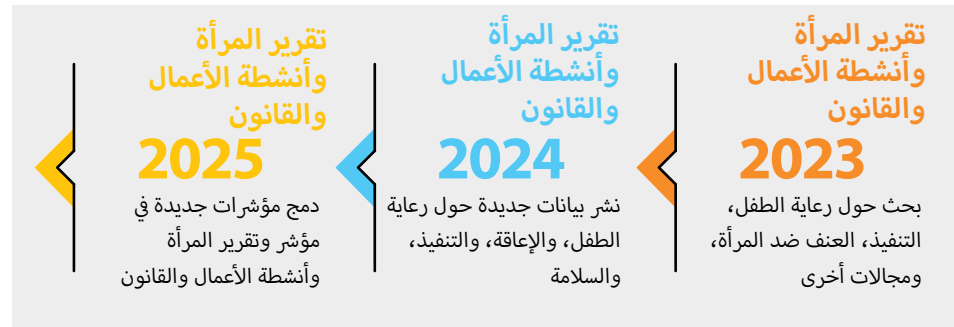
المصدر: قاعدة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

إن التغلب على العوائق القانونية بين الجنسين يفيد المجتمع بأسره - وليس النساء فقط. على الرغم من جهود الإصلاح الجارية في جميع أنحاء العالم، إلا أنه لا تزال هناك فجوات مروعة في حقوق المرأة موجودة اليوم في جميع المناطق، لا سيما فيما يتعلق بسياسات الإجازات والمساواة في الأجور. ولا يزال ثلاثة وتسعون اقتصاداً لا يفرضون أجراً متساوياً على العمل المتساوي القيمة، بل أن بعض الاقتصادات تسلب الحقوق التي كافحت النساء من أجلها طويلاً وبقوة. ومع ذلك، تبقى النساء في جميع أنحاء العالم عامل تغيير مهم في المطالبة بالمساواة في الحقوق والفرص. حتى في ظل الظروف الصعبة، يجب على صانعي السياسات تعزيز هذه الجهود، لأن التغلب على العوائق القانونية بين الجنسين يفيد الاقتصاد ككل، وليس النساء فقط. تُقدم بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون فرصة فريدة لتقييم أداء البلدان في سد الفجوات القانونية بين الجنسين وإلهام صانعي السياسات لإزالة القوانين التمييزية الحالية. على الرغم من الإنجازات العظيمة التي تم تحقيقها على مدى العقود الخمسة الماضية، إلا أن هناك حاجة إلى بيانات أكثر وأفضل وهناك حاجة إلى المزيد من الجهود التي ينبغي بذلها على مستوى العالم لضمان مصاحبة تلك النوايا الحسنة بنتائج ملموسة - أي تكافؤ الفرص أمام المرأة بموجب القانون. في عصر تحتاج فيه الاقتصادات في كل مكان إلى تعبئة كل أوقية من القدرة الإنتاجية لتوليد نمو كافٍ، فإن تهميش نصف السكان بشكل هدرًا شنيعاً لا تستطيع النساء الانتظار 50 سنة أخرى أو أكثر للوصول إلى المساواة ولا يمكن للاقتصاد العالمي ذلك أيضاً.

ماذا بعد

يستمر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون في توسيع أبحاثه البحثية الجوهرية. إدراكاً للتحديات الهائلة التي تواجه المرأة، يستكشف تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون العديد من مجالات البحث التي تهدف إلى توسيع نطاق المؤشرات (الشكل ES.6). بناءً على الأدلة والبيانات الأولية التي تم جمعها وتحليلها على مدى السنوات العديدة الماضية، سينشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024 بيانات حول مؤشرات جديدة تقيس التشريعات الخاصة برعاية الطفل والكيفية التي يتم بها تنفيذ القانون. يقوم الفريق أيضاً بتوسيع البيانات والتحليلات حول التدابير المتعلقة بسلامة المرأة والشروع في مراجعة المجالات التي تم فيها الوصول إلى المساواة القانونية تقريباً، مثل حق المرأة في توقيع عقد بنفس الطريقة مثل الرجل، والتي تمنحها الآن 99 في المائة من الاقتصادات. سيتم نشر مجموعة البيانات التجريبية هذه في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024 وسيتم دمجها بالكامل في المؤشر وإصدارها في نسخة 2025.

الشكل رقم (ES.6) | توسيع نطاق مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون



المصدر: فريق تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

ملاحظة

1. يشمل هذا البحث أمين وإسلام (2015)، وهاتن، جنيسي ونيلسون - نونيز (2019). إسلام، ميوزي وأمين (2019) والذين استخدموا بيانات متنوعة من الاقتصادات المختلفة من مشروع المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، بالإضافة إلى دراسات خاصة لكل بلد مثل زابلزا وتزانوتس (1985). يقدم روي (2019) لمحة عامة عن الأدلة التي تربط المساواة القانونية بين الجنسين والنتائج الاقتصادية للمرأة.
2. إذا تم إصلاح جميع الاقتصادات بشكل متساوي عبر جميع المؤشرات، وبالوتيرة التي شوهدت في العام الماضي، فسوف يستغرق الأمر 50 عاماً أخرى على الأقل للوصول إلى 100.

المراجع

- أكروفي، مارك إم، موداسيرو ماهاما، تشينيدو إم نيفو (2021) "العلاقة بين الآثار الاجتماعية والاقتصادية الجندرية لـ جائحة كورونا وتغير المناخ: الآثار المترتبة على التعافي من الجائحة.
- أمين ومحمد وأصف م. إسلام. 2015. "هل يؤثر إلزام عدم التمييز في ممارسات التوظيف على توظيف النساء؟ الدليل باستخدام بيانات على مستوى الشركة". الاقتصاد النسوي. 21 (4): 28-60.
- أمين ومحمد وأصف م. إسلام. 2022. "أثر إجازة الأمومة المدفوعة الأجر على عمل المرأة". ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات رقم 10188، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- دي باز، نيفين كارمن، إيزيس جاديس، ميريام مولر. 2021. "النوع الاجتماعي وجائحة كورونا"، ما الذي تعلمناه بعد عام واحد." ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات رقم 9709، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- حليم، دانيال، مايكل ب. أوسوليفان وأبلاشا ساهي. 2022. "موجز السياسة المواضيعية حول زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة". البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- هاتن، مالا، فرانيسكا جنسينيوس وجامي نيلسون نونيز. 2019 "القوانين التمييزية بين الجنسين والوكالة الاقتصادية للمرأة" السياسة الاجتماعية: الدراسات الدولية في النوع الاجتماعي والدولة والمجتمع 26 (2): 193-222.
- منظمة العمل الدولية 2022، العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية: اتجاهات 2022. جنيف: منظمة العمل الدولية.
- إسلام، آصف، سيلفيا موزي ومحمد أمين (2019) "القوانين غير المتكافئة وإعاقة تمكين المرأة في سوق العمل: دليل من بيانات على مستوى الشركة". مجلة دراسات التنمية 55 (5): 44-82.
- روي، سانشاري (2019) "القوانين التمييزية ضد المرأة: مسح تاريخي". ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات رقم 8719، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- سيفير، يمكن (2022) "المساواة القانونية بين الجنسين كمحفز للتقارب". ورقة عمل صندوق النقد الدولي WP / 22/155، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة.
- تيريلت وميشيل وماتياس دوبيك وأن هانوش ولورا مونتينيورك (2022). اقتصاديات حقوق المرأة. ورقة عمل NBER 30617، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، كامبريدج، ماساتشوستس.
- توريس، جيسكا، فرانكلين مادوكو، إيزيس جاديس، ليوناردو إيكوفوني وكاثلين بيغل (2021) "تأثير جائحة كورونا على الشركات التي تقودها النساء" ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات رقم 9817، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- أوفال، ديبغو (2022) "ما الذي ينجح في دعم الشركات التي تقودها النساء؟" موجز السياسة المواضيعية لتحديث استراتيجية النوع الاجتماعي، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- زبارة، أنطوني وزافريس ترانانتوس (1985) "تأثير التشريع البريطاني المناهض للتمييز على الأجر النسبي والعمالة". المجلة الاقتصادية 95 (379): 99-679.

تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2023 هو العدد التاسع في سلسلة من الدراسات السنوية التي تقيس التقدم المحرز نحو المساواة بين الجنسين في 190 اقتصاداً من خلال فحص القوانين واللوائح التنظيمية التي تؤثر على الفرص الاقتصادية للمرأة. يعرض التقرير ثمانية مؤشرات عن تفاعل المرأة مع القوانين وهي تتقدم خلال حياتها ومسيرتها المهنية، وهي كالتالي: التنقل، ومكان العمل، و الأجر، والزواج، والوالدية، وريادة الأعمال، والأصول، والمعاش التقاعدي.

تشمل الدراسة هذا العام بحث ومراجعة أدبية وتحليل لـ 53 عاماً من الإصلاحات. من خلال بحث القرارات الاقتصادية التي تتخذها النساء خلال حياتهم المهنية وكذلك التقدم المحرز نحو المساواة بين الجنسين منذ عام 1971، تعني هذه الدراسة بإثراء البحث ومناقشات السياسات بشأن الوضع الخاص بمستوى شمول المرأة. من خلال تقديم أمثلة قوية للتغيير وتسهيل الضوء على الفروقات التي ما زالت موجودة حتى الآن، يعد تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2023 أداة هامة لضمان العمل على التمكين الاقتصادي للجميع. البيانات الواردة سارية اعتباراً من 1 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

wbi.worldbank.org